

## سياسات الهجرة المغربية تركز تقدماً في أفريقيا

محمد مامونب العلوي

الرباط - سجل مكتب لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية بشمال أفريقيا، في بيان توصلت به "العرب"، إقراراً تقدم إيجابي في سياسات الهجرة بالمغرب، ونحو تكريس المزيد من حقوق العمال الأجانب، وأن المغرب، الذي يستضيف المرصد الأفريقي للهجرة التابع للاتحاد الأفريقي، يعتبر من البردان الرائدة في مجال مكافحة الهجرة.

وتم تسجيل تراجع تدفقات الهجرة غير النظامية بنسبة 17 في المئة، مقارنة عام 2018، وتم تأكيد المنحى التنازلي في العام 2020 بعد تسجيل انخفاض بنسبة 44 في المئة في عدد محاولات الهجرة غير الشرعية اعتباراً من 31 أغسطس الماضي.

ويأتي تقييم الأمم المتحدة لسياسات الهجرة المغربية أعقاب انطلاق سلسلة من الورشات في الأول من يوليو الجاري والتي تندرج ضمن برنامج "إحصاءات الهجرة والاعتراف بالكفاءات بأفريقيا".

وأكد مدير مركز الرباط للدراسات السياسية والإستراتيجية خالد الشراوي السمووني، أن "المغرب انخرط في العمل من أجل تقديم أجوبة لإشكالية الهجرة، وذلك في إطار مسار استراتيجي حقيقي وضعه المغرب في إطار توجيهه إلى تفعيل التعاون جنوب/جنوب".

وتابع السمووني لـ"العرب"، أن "الإستراتيجية الوطنية الجديدة للهجرة التي اعتمدها المغرب منذ سنة 2014، تأخذ بعين الاعتبار البعدين الحقوقي والإنساني والتي كانت رائدة على المستوى الإقليمي والدولي".

وكان المغرب قد أطلق منذ عام 2014، عملية واسعة لتسوية الأوضاع القانونية لآلاف من المهاجرين غير النظاميين المقيمين في المملكة، مكنت من تسوية وضعية 25 ألف مهاجر، وأقيمت المرحلة الثانية من العملية في العام 2016، وذلك في إطار السياسة الجديدة للمملكة في هذا المجال.

وأوضح صبري الحو وهو خبير في القانون الدولي للهجرة ونزاع الصحراء لـ"العرب"، "أن المغرب عمل على توحيد السياسة الأفريقية في مجال الهجرة وجعلها عنصراً لخدمة القارة، حيث يمكن قياس هذه السياسة على خطوة أخرى متعلقة بالتنمية البشرية".

وبإدارة العاهل المغربي الملك محمد السادس إلى وضع "الأجندة الأفريقية للهجرة"، بما في ذلك إحداث المرصد الأفريقي للهجرة، الذي تم اعتماد نظامه الأساسي خلال القمة الـ33 للاتحاد الأفريقي التي عقدت في فبراير 2020.

ويعد مرصد الهجرة الأفريقي، أول هيئة في الاتحاد الأفريقي تعنى بالهجرة، ويهدف إلى تطوير مسلسل جمع وتحليل وتبادل المعلومات بين البلدان الأفريقية في هذا المجال.

## حركتا حماس والبناء.. الإخوان الأعداء

### تراجع كبير في الحاضنة الشعبية للإسلاميين في الجزائر



#### عقدة الزعامة تهدد مكاسب الإسلاميين

وفمن بيان توج أشغال مجلس شورى حركة البناء في دورته الاستثنائية "الحوار السياسي الذي قاده الرئيس تبون مع الطبقة السياسية الممثلة لكل المجلس الشعبي الوطني المنتخب". ودعا إلى استمراره في مختلف الملفات الكبرى، وعدم الطعن في قرارات المجلس الدستوري رغم الإخطاء الخاصة بتركيز محاضر الفرز، وذلك في إشارة إلى اتهامات "التزوير" التي اطلقتها حركة مجتمع السلم والتجمع الوطني الديمقراطي اللذين لمحا إلى انحياز الجهاز الإداري لصالح حزب معين.

وأكد البيان على أن "نتائج الانتخابات التشريعية تمثل قفزة نوعية للحركة والتي عززت موقعها الريادي في المشهد السياسي بقوة سياسية وإرادة أفرزتها الانتخابات الأخيرة". وشدد على أن "خيار الحركة الإستراتيجي هو العمل على المشاركة السياسية الإصلاحية والتحالف مع مختلف القوى الوطنية حول حاجيات المواطن وجابهة التحديات المحيطة بالدولة والمجتمع".

وأظهر بين قريته جراءة كبيرة في خطابه السياسي المناهض للحراك الشعبي رغم ما للخطوة من مغامرة قد تعيد هوية أطرافه.

أنه تحول في أعقاب عودة المامورية إلى مرشح السلطة عبدالمجيد تبون إلى حليف لها، ولم يتوان في تقديم أوراق اعتماده بما فيها تلك التي وصفت بـ"الخطيرة" المتصلة بالطاب المستهدف لمكون عرقي وسياسي مناوئ للسلطة.

وأبقى مجلس شورى الحركة على تداعيات الأزمة الاقتصادية وتداعيات الجائحة الصحية العالمية كترافع لتبرير دعوة رص الصفوف السياسية، وانخرط البناء الوطني في المسار الذي يستوجب "كوماندوس" سياسياً متضامناً ومنسجماً لإنقاذ البلاد، بحسب ما ورد في جلسته الافتتاحية.

وأظهر بن قريته الذي شغل منصب وزير للسياحة خلال حقبة الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة وقبلها عضواً في المجلس الانتقالي الذي شكلته السلطة في مطلع التسعينيات بعد إلغاء العسكر للانتخابات التشريعية التي جرت آنذاك واستحوذ عليها إسلاميو جبهة الإنقاذ، نواباً سحب البساط من الحركة الغريمة من خلال استغلال فتور العلاقة بين حماس والسلطة منذ العام 2011، وعرض نفسه كبديل في حلف جديد يعيد تعديل هوية أطرافه.

ظهر أن النرجسية وعقدة الزعامة ما فتئا تفككان مكون الإسلام السياسي، ولم يعد بالإمكان رؤية الإثنين معا في موقع واحد. ومع ذلك تبقى حركة البناء الفرع الوحيد الذي استطاع تحقيق ذاته السياسية عكس الفروع الأخرى التي انشقت تباعاً عن الحركة الأم "حمس"، فلا حركة التغيير بقيادة الوزير السابق عبدالمجيد مناصرة استطاعت الصمود واضطرت للعودة منذ العام 2017 إلى حوض الحركة الأم، ولا تجمع أمل الجزائر "تاج" استطاع الصمود في وجه التطورات المتسارعة التي هزت البلاد منذ العام 2019 استطاع أيضاً حماية شرفه السياسي في الاستحقاق الأخير بعدما خرج بصفر مقعد.

وحازت حركة البناء على كتلة نيابية تتألف من 39 مقعداً كخامس قوة سياسية في البلاد الأمر الذي يضمن لها الاستمرار في مشروع الشراكة السياسية الذي تلمح إلى تنفيذه مع السلطة منذ دخول رئيسها عبدالقادر بن قريته غمار الانتخابات الرئاسية التي جرت في ديسمبر 2019، بينما قاطعها الغريم حركة مجتمع السلم.

ورغم دخول بن قريته كمنافس على كرسي قصر المرادية (الرئاسة) إلا

تهدد عقدة الزعامة المكاسب الانتخابية التي حققتها الأحزاب الإسلامية في الانتخابات التشريعية الأخيرة في الجزائر بالتفكك والتناقل، وذلك في ظل تجدد الانقسامات داخل التيار. فبينما اختارت حركة البناء الاصطفاف مع الحكومة الجديدة ارتأت حركة حماس العكس في خطوة تؤكد أن العداة بينهما يتخطى بكثير الأيديولوجيا المشتركة وأن كل طرف منهما يسعى لتسجيل نقاط سياسية على حساب الطرف الآخر.

صابر بلدي

الجزائر - تبقى النرجسية وعقدة الزعامة أكبر العناوين التي تصدر تيار الإخوان السياسي في الجزائر، فمنذ بداية التعددية السياسية في البلاد مطلع تسعينات القرن الماضي لم يستقر الإسلاميون على مشروع موحد، وهو ما يتجسد حالياً من خلال التنافر الظاهر بين أكبر فصليين منتميين للإخوان واحد منهما انسحب من مسار السلطة وآخر يتمسك بالبقاء فيه، رغم اندحارهما من نفس المكون السياسي.

وأعربت حركة البناء الوطني الحائزة على كتلة نيابية تتشكل من 39 مقعداً في الانتخابات التشريعية الأخيرة عن تمسكها بخيار المشاركة في مختلف الجهود الرامية إلى مواجهة ما أسمته بـ"التحديات الداخلية والخارجية"، في خطوة تمهيدية لإعلان مشاركتها في الحكومة الجديدة المنتظر الكشف عنها خلال الأيام القليلة القادمة. وجاء موقف الفصيل الثاني من تيار الإخوان المعبر عنه في افتتاح دورة مجلس الشورى الوطني المنعقد الجمعة بالعاصمة معاكساً لتوجه الفصيل الأول الممثل في حركة مجتمع السلم (حمس)، رغم أن كليهما ينحدران من نفس المدرسة التي أسسها عراب التيار الإخواني في الجزائر الراحل محفوظ نحاح.

#### العداء السياسي بين البناء وحمس لا يمكن أن يعود إلى الخلف في ظل التضارب المستشري في المواقف والتصورات منذ سنوات

ويبدو أن العداء السياسي بين البناء وحمس لا يمكن أن يعود إلى الخلف في ظل التضارب المستشري في المواقف والتصورات منذ سنوات عديدة، حيث

## مناقشة سد النهضة في مجلس الأمن إبراء سياسي لذمة مصر والسودان

موقفها والحفاظ على مصالح الجميع، فالتوترات داخل إثيوبيا يمكن أن تؤدي إلى تفكيك بنية الدولة وزيادة الصراعات في القرن الأفريقي.

ودعا وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الخميس إلى تخفيف التفاوض بين مصر والسودان وإثيوبيا لحل تناقضات ملف سد النهضة في أقرب وقت ممكن، واحترام مصالح جميع الدول المعنية على أساس أعراق ومبادئ القانون الدولي.

وحاولت الولايات المتحدة من خلال مبعوثها الجديد للقرن الأفريقي جيفري فيلتمان تضيق الفجوة بين الدول الثلاث والتوصل إلى قواسم مشتركة تبعد شبح التصعيد عن المنطقة، ولم يتضمن خطاب واشنطن أية إشارة إلى الضغط على أديس أبابا في أزمة السد، بينما تضمن ضغوطاً عدة لإجبارها على وقف الحرب في إقليم تيغراي.

ويلفت متابعون إلى أن المشاكل الفنية التي ألمحت إليها إثيوبيا أخيراً ربما تحول دون نجاح عملية الملء الثانية كاملة (13.5 مليار متر مكعب) وتمتعتها التجهيزات الحالية من تخزين نحو 4 مليارات متر مكعب فقط على غرار الملء الأول، وهو الحل الذي نزع فتيل الأزمة مؤقتاً إلى حين البحث عن صيغة جديدة للتفاهم والاتفاق أو حدوث تغيرات تدعم رؤية أحد الفريقين (مصر والسودان أو إثيوبيا).

أو عسكرياً، وفي كل الحالات تحمل الفترة المقبلة مفاجآت حيال أزمة السد.

وتحدث المندوب الفرنسي في مجلس الأمن نيكولاس دي ريفيير الخميس حيث تترأس بلاده المجلس خلال شهر يوليو بصراحة عندما قال إن ما يمكن فعله داخل المجلس هو "فتح الباب ودعوة الدول الثلاث وتشجيعها على العودة إلى الطاولة واستئناف المحادثات والمفاوضات"، في إشارة تخفي تبني ضغوط دولية ضد إثيوبيا.

وبدا كلام المندوب الفرنسي عملياً ويلخص الموقف العام على طاولة المجلس وتوازنات القوى داخله، فالقوى التي تقف بجانب أديس أبابا لن توافق على إخضاعها لإرادة مجلس بعض الدول الأعضاء فيه مثل الصين لها استثمارات كبيرة ومراعى خفية في إثيوبيا وتعمل على تحقيق استفادة اقتصادية كبيرة من سد النهضة.

وبصرف النظر عن المضمون الذي حواه خطاب كل دولة لمجلس الأمن، فإن عرض الأزمة عليه وسط تباعد المسافات بين دوله يشير إلى صعوبة صدور قرار، وهو ما تعرفه جيداً مصر والسودان، خاصة أن الصين صاحبة حق الاعتراض بالمجلس من أكثر القوى دعماً لإثيوبيا ولتحت باستخدام "الفييتو" وترفض التدخل العسكري.

وتتملك بكين حصة كبيرة في مشروع السد من خلال تسهيل ائتماني بقيمة 1.2

بالمليار دولار، وهو جزء من قروض صينية بقيمة تصل إلى 16 مليار دولار.

ويحاول الاحتكار الذي تمارسه الصين على مياه الأنهار داخلها دون إقامة مشاريع تنموية للدول المتشاطئة معها إلا بالتفاهم، ما يجعلها أشد صرامة في دعم إثيوبيا، لأنها لا تريد أن تشكل هذه الدولة سابقة جديدة تنعكس آثارها على بكين.

#### من الصعوبة صدور قرار من مجلس الأمن الدولي يقود إلى تسوية أزمة سد النهضة في ظل التباين بين القوى الكبرى

ويرى مراقبون أن القاهرة والخرطوم أردادنا وصول الأزمة إلى طاولة مجلس الأمن من دون انتظار الحصول على نتيجة إيجابية منه، فالهدف هو تأكيد أن البلدين استنفدنا الجهود لحض إثيوبيا على توقيع اتفاق، وإذا أخفق في المهمة سيكون الطريق مفتوحاً لاستخدام الخيارات المتناحرة بما فيها الخيار العسكري الذي تتحفظ عليه السودان.

وراهنت مصر على أن تأثير الأزمة على السلم والأمن يدفع قوى كبرى على ممارسة ضغوط على أديس أبابا لمراجعة

قابلت مرونة القاهرة بـ"تعنت" في ملف سد النهضة.

وقدمت مصر والسودان مذكرات تفصيلية بتطورات الأزمة إلى مجلس الأمن لوضع الكرة في ملعب إثيوبيا، وهو ما فعلته الأخيرة أيضاً وشرحت موقفها وقتها بالولم على كل من القاهرة والخرطوم باعتبارهما لا تريدان استمرار التفاوض وتعملان على حرمانها من سبل التنمية التي يوفرها السد.

وقامت مصر والسودان بمشاورات مع الأعضاء في مجلس الأمن الفترة الماضية لتأمين الحصول على تسعة أصوات لمناقشة مشروع قرار تقدمت به تونس العضو غير الدائم بالمجلس، وسعتا على ضرورة احترام حقوق دولتي المصوب والتوصل إلى اتفاق يحفظ لهما هذه الحقوق.

وتعتقد إثيوبيا أن التوقيع على اتفاق ملزم مع كل من مصر والسودان يعني رهن مستقبل استخدام مياه النيل بأيدي الدولتين، وعرضت حلولاً منقوصة لاستهلاك الوقت وتبرير الملء الثاني للسد في الأيام المقبلة، الأمر الذي رفض من قبل دولتي المصوب.

ومرت الأزمة بمحطات متعددة صعوداً وهبوطاً على مدار عشر سنوات، ووصلت إلى حافة الهاوية الآن، فإما أن تضحي إثيوبيا في المشروع وفقاً لما رسمته ضمن خطتها لتبريره والتعامل معه كإمر واقع، أو انتصار مصر والسودان سياسياً

خلال دولة الكونغو الديمقراطية التي تتنافس الاقتصاد الأفريقي حالياً، على الرغم من إخفاق الاتحاد على مدار عام في تحقيق اختراق واضح.

وأضافت المصادر أن مصالح قوى عديدة مع الدول الثلاث تفرض البحث عن حل ناعم لا يغضب أياً منها ما يمثل مشكلة معقدة يصعب تفكيكها لأن فكرة الحل بالتراضي باتت بعيدة المنال في ظل التنافر في طرقات كل طرف.

وقال وزير الموارد المائية والري المصري محمد عبدالعاطي الجمعة إن بلاده تدعم مشروعات السدود المائية بدول منابع نهر النيل، لكن أديس أبابا



الكرة في ملعب إثيوبيا